

## فتح القناة يحقق الانفتاح الاقتصادى

### على أوسع نطاق

### التنمية تسير رغم كل الظروف

أعلن الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء فى افتتاح المؤتمر العلمى الثانى والعشرين للاتحاد الدولى لجمعيات ونفايات التجاربيين أمس أن قرار الرئيس أنور السادات بإعادة فتح قناة السويس للملاحة البحرية ، بالرغم من تقارب احتمالات السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، أصدق مثل على كيفية توجيه القرار السياسى لكى يسهم فى تحقيق مصالح شعوب العالم وتقدمها.

وقال إننا أخذنا بسياسة الانفتاح بسياسة الانفتاح نحو العالم العربى وكل ضروب المشاركة المالية من كل مكان انطلاقاً من إدراك للدور الحيوى الذى يمكن أن يلعبه التعاون الاقتصادى الدولى فى تحقيق المصالح المتكافئة المشتركة بين شعوبنا وسائر الأمم.

وأكد د. حجازى فى كلمته أن العالم يحتاج إلى جهود رجال الاقتصاد والأعمال والتجارة وإلى مزيد من الحوار الإيجابى ومزيد من اللقاء المتواصل بين شتى الآراء والأفكار.

وأوضح رئيس الوزراء أن التنمية الاقتصادية تسير وسط مظاهر التضخم وتتحرك فى مواجهة الاختلال من موازين المدفوعات على المستوى الدولى ..

وأن درجة الفقر والحرمان فى الدول النامية وصلت إلى وضع لا يمكن السكوت عليه، وقليل من هذه الدول حقق نمواً فى الدخل السنوى المفرد أكثر من 2% وهى نسبة لم تزد فى بعض الأحيان على 2 دولار فى السنة، باعتبار أن دخل الفرد يقل أحياناً فى تلك الدول عن 100 دولار فى العام .. وفى نفس الوقت الذى تتراكم فيه الثروات والقوة والتقدم فى بعض الدول .. بل وتسيطر على إمكانات التكنولوجيا الحديث لكى تزداد شعوبها قوة وغنى وتزداد الشعوب المحرومة المختلفة حرماناً وتخلفاً .

وأعلن د. حجازى أن صافى المعونات المالية فى الدول المتقدمة إلى الدول الأخذ فى النمو خلال الخمسينات والستينات بلغ 120 بليون دولار ثم وصل خلال السنوات الأخيرة إلى حوالى 12 مليون دولار سنوياً وهو بهذا يمثل 0.3% من إجمالى الدخل القومى فى الدول المتقدمة .. ولكن هذه الصورة لها جانبها السلبى ويتمثل فى أعباء الديون الملقاة على عاتق الدولة النامية والتي ظلت ترفع لتصل إلى حوالى 20% سنوياً حتى أن التقديرات المالية تشير بالخطر إلى عام 1977 حيث تكاد أعباء الدول الفقيرة والنامية تساوى مقدار المعونات ومبالغ الدعم التى تصل إليها من الآخرين وهو موقف قد يصل بالفقراء إلى وقف نموهم الاقتصادى.

وأعلن د. حجازى أن شعاع الأمل وسط الظلام يمثل فى تغيير توزيع الدخل العالمى لمصلحة الدول المصدرة للبترول ، والتي بلغ فائق ميزان مدفوعاتها حوالى 60 بليون دولار سنة 1974 .. خصص ربعها لتمويل الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول النامية ، ووضع أكثر من 60% منها فى خدمة الدول المتقدمة لمساعدتها على ملافاة العجز فى ميزان مدفوعاتها .. ولم يبق أمام الدول المنتجة للنقط سوى 15% من فوائض بترولها ولكى تستخدمه لمصلحتها سواء على شكل سلع مستوردة إلى أسواقها أو استثمارات خارج حدودها .. وعلينا أن نسرع بإعادة التوازن فى توزيع ثروة عالمنا هو يتأتى من خلال التنمية وليس من خلال الركود والكساد .. أنه يتحقق بالتعاون والتفاهم وليس من خلال المواجهة ولا الصراع.

**وكان مصطفى شوقى نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولى لجمعيات ونقابات التجار قد أفتتح المؤتمر بكلمة رحب فيها بعقد المؤتمر فى القاهرة وفى عام 1975 بصفة خاصة .. لأنه عام التعاون بين الدول العربية والأوروبية فى مختلف المجالات ، لأنه العام الذى أعلن فيه للعالم منذ أيام إعادة فتح قناة السويس للملاحة .**

وقد أشاد نبيل هاكلويسر رئيس الاتحاد أيضاً بقرار الرئيس أنور السادات بإعادة فتح قناة السويس فى 5 يونيو القادم.

وكان المؤتمر قد بدا أعماله بالوقوف دقيقة حداداً على وفاة المغفور له جلالة الملك فيصل ثم قام رئيس الاتحاد بتوزيع ميداليات الاتحاد على وزراء المالية

والتأمينات الاجتماعية والتجارية والتمويل ... وتوفير أبو علم نقيب التجار  
ومصطفى شوقي سكرتير نقابة التجار.

ويناقش المؤتمر خلال اجتماعاته التي تستمر 3 أيام مجموعة هامة عن  
الموضوعات والأبحاث الاقتصادية عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية  
والأوروبية في مجالات الصناعة والزراعة والتمويل .. والأثر الاقتصادي لإعادة فتح  
قناة السويس على التجارة الدولية.

وناقش المؤتمر أمس البحث المقدم من الدكتور طاهر أمين وزير الدولة للتعاون  
الاقتصادي عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأوروبية في مجال الصناعة.

حضر المؤتمر أمس 250 خبيراً اقتصادياً وتجارياً في مصر وفرنسا وبلجيكا  
وألمانيا وإنجلترا والسويد وسويسرا واليونان وإيطاليا - كما حضره وزراء التمويل  
والتجارة والمالي والتأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية والإعلام.